

## الإمارات العربية المتحدة

يتوقع أن يتخطى النمو الاقتصادي للإمارات نحو ٥% في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ وذلك بفضل زيادة الإنتاج النفطي، وعودة أنشطة الأعمال لطبيعتها بعد الجائحة، هذا إلى جانب تحسن أداء قطاعي السياحة والعقار وتطبيق المزيد من المبادرات الحكومية لدعم الاستثمار وتعزيز القدرة التنافسية الدولية للإمارات. وبقي وضع المالية العامة مستقرًا إلى حد كبير نسبيًا خلال الجائحة، ومن المتوقع مواصلة تسجيله لفائض للمرة الثانية على التوالي في عام ٢٠٢٢ مع ارتفاع أسعار النفط، مما يعزز الاحتياطات المالية. وتشمل التحديات التي تواجه آفاق نمو الاقتصاد الإماراتي إمكانية تدهور أوضاع الاقتصاد العالمي، والتقلبات الجيوسياسية على المستوى الإقليمي، وتشديد الظروف المالية، واستمرار قوة الدرهم الإماراتي مما قد يؤثر سلبًا على تدفقات التجارة والاستثمار.

### نمو قوي في ظل زيادة إنتاج النفط وانحسار الجائحة

تشير التوقعات إلى أن معدل النمو الاقتصادي سيصل إلى حوالي ٥,٣% في المتوسط خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣، متخطياً المستويات المسجلة في عام ٢٠٢١ والتي بلغت نحو ٣,٨% (الرسم البياني ١). ويعزى الفضل في ذلك للقطاع النفطي الذي من المتوقع أن يساهم في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بتسجيله نمواً بنسبة ١٠%، على أساس سنوي، نتيجة لزيادة معدل الإنتاج النفطي الذي من المتوقع أن يصل إلى حوالي ٣,٣ مليون برميل يومياً بنهاية عام ٢٠٢٣، وذلك على خلفية تقليص الأوبك وحلفائها لتخفيضات الإنتاج. كما ستساهم الاستثمارات الضخمة لشركة أدنوك التابعة للدولة (١٢٧ مليار دولار) على مدى السنوات الخمس المقبلة في تعزيز نمو القطاع بما في ذلك زيادة الطاقة الإنتاجية إلى ٥ مليون برميل يومياً. وتشمل المشاريع المزمع الانتهاء من تنفيذها خلال فترة التوقع تطوير مشروع مرافق حفلة باب المتكاملة (٤٥٠ ألف برميل يومياً)، ومشروع تطوير حفلة بوحصا (٥٥٠ ألف برميل يومياً)، وتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع توسعة تطوير الغاز المتكامل (٢٤٥ مليون قدم مكعب يومياً).

وتعتبر النظرة المستقبلية للقطاع غير النفطي إيجابية، إذ تشير التوقعات إلى إمكانية وصول معدل النمو إلى ٣,٥%، في المتوسط، خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ في ظل تلاشي الضغوط الناجمة عن الجائحة وتحسن الأنشطة المتعلقة بالسياحة الدولية والعقارات. كما بقي نشاط مؤشر مديري المشتريات قوياً في أبريل الماضي (٥٤,٦)، وإن كان أقل بقليل من مستويات ما قبل الجائحة، وذلك نظراً لاستمرار ضعف سوق العمل ومساعي الشركات لتقليص تكاليفها نظراً لارتفاع أسعار الوقود والمواد الأساسية. ومن جهة أخرى، يعتبر التعرض المباشر لروسيا وأوكرانيا محدوداً (يصل إلى نحو ١% من إجمالي التجارة الإماراتية)، وحوالي ٧% من إجمالي عدد السياح)، إلا أن طول أمد الحرب أو تزايد حدتها قد يؤدي إلى ظهور المزيد من التداعيات والتأثير سلباً على الظروف الاقتصادية خلال فترة التوقع نظراً لمكانة الإمارات كمركز عالمي للتجارة وأنشطة الأعمال.

وما تزال السياسات الحكومية الناجحة التي تركز على الاستثمار والتنويع تلعب دوراً جوهرياً في تعزيز آفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، بما في ذلك طرح عدد من البرامج التنموية مثل "مشاريع الخمسين" والأجندة الخضراء ٢٠٣٠ واستراتيجية الطاقة ٢٠٥٠. وتهدف تلك المبادرات إلى تسريع عملية التحول الاقتصادي من خلال تنمية ودعم القطاع الخاص وجذب استثمارات أجنبية بقيمة ١٥٠ مليار دولار على مدار العشر سنوات القادمة، هذا إلى جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي والتوجه نحو مستقبل منخفض الكربون. من جهة أخرى، فإن تزايد المنافسة الاقتصادية مع دول الجوار الخليجية سيزيد الضغوط على للحفاظ على المكانة الريادية التي تتمتع بها الإمارات كمركز تجاري واستثماري على مستوى المنطقة، وينعكس ذلك في الانفتاح على المستثمرين الأجانب، والحرص على جذب العمالة الماهرة والتشريعات الداعمة لأنشطة الأعمال مثل التشريعات التجارية التي صدرت مؤخراً وقانون الشركات وغيرها من الإجراءات التي من شأنها دعم حقوق الملكية الفكرية وحماية العلامات التجارية.

### ارتفاع التضخم والسوق العقاري تشهد انتعاشاً تدريجياً

ترجع التقديرات ارتفاع معدل التضخم من ٠,٢% فقط في المتوسط في عام ٢٠٢١ لنحو ٢,٥% سنوياً خلال عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ بسبب اضطرابات سلسلة التوريد،

وارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود، وانتعاش قطاع إيجارات المساكن (الرسم البياني ٢). وقد يساهم رفع أسعار الفائدة - بما يتماشى مع التحركات المتوقعة من قبل مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي - في امتصاص بعض تلك الضغوط. وقد يؤدي تشديد الظروف المالية وانتهاء برنامج تأجيل سداد أقساط القروض في ديسمبر ٢٠٢١ إلى تحسن نمو ائتمان القطاع الخاص، والذي ظل ضعيفاً في فبرابر الماضي بنموه بمعدل ١% فقط على أساس سنوي (الرسم البياني ٣). من جهة أخرى، بدأت أسعار العقارات السكنية تشهد ارتفاعات كبيرة في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ (+٧,٩% على أساس سنوي في دبي، +١,٨% في أبو ظبي) بعد ركود استمر على مدار عدة سنوات (الرسم البياني ٤). وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، إلا أنه من المتوقع أن يواصل السوق العقاري تعافيه، وإن كان بوتيرة معتدلة في ظل العرض القوي المتوقع للوحدات الجديدة. كما تم وضع مجموعة من الإجراءات لتحفيز الطلب، بما في ذلك تخصيص ١٢ مليار درهم لتوفير قروض سكنية.

### ارتفاع النفط يعزز أداء القطاعين المالي والخارجي

أكدت أوضاع المالية العامة مرونتها وقدرتها على الصمود نسبياً خلال الجائحة وذلك بفضل تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة (حوالي ٤١% من إجمالي الإيرادات) مقابل نظيراتها من دول مجلس التعاون الخليجي. وعادت الميزانية العامة مجدداً لتسجيل فائض في عام ٢٠٢١، ومن المتوقع أن تزداد قوة في عامي ٢٠٢٢-٢٠٢٣ مدعومةً بارتفاع أسعار النفط وتحسن وتيرة النشاط الاقتصادي واستحداث ضريبة اتحادية بنسبة ٩% على أرباح الشركات للمرة الأولى بدءاً من يونيو ٢٠٢٣. وقد تشهد النفقات ارتفاعاً بوتيرة معتدلة على خلفية زيادة الإنفاق الرأسمالي لدعم المبادرات والدعم الحكومية. ومن المتوقع تسجيل الموازنة العامة لفائض يصل إلى حوالي ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، باستثناء إيرادات الاستثمارات الحكومية (الرسم البياني ٥). وما يزال الوضع المالي للحكومة قوياً للغاية بصفة عامة بفضل الجدارة الائتمانية والتصنيف الائتماني من الدرجة الاستثمارية AA / Aa2 وأصول صناديق الثروة السيادية التي تقدر بنحو ٩٨١ مليار دولار، أو ما يعادل أكثر من ٢٠٠% من الناتج المحلي الإجمالي. وأسست حكومة دبي في أبريل مكتباً لإدارة الدين العام سعياً منها لتحسين الشفافية وإدارة احتياجات التمويل المستمرة، على الرغم من أنه من غير الواضح ما إذا كان هذا سيمتد ليشمل أي من الكيانات المملوكة للحكومة المتقلبة بالديون التي تواجه مشاكل ناجمة عن تشديد الأوضاع المالية العالمية. وفي ذات الوقت، ما يزال المركز الخارجي قوياً، إذ ارتفع فائض الحساب الجاري بأكثر من ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لارتفاع صادرات الألمنيوم والنحاس ومنتجات الحديد والصلب، فضلاً عن ارتفاع أسعار النفط.

### آفاق النمو والتحديات

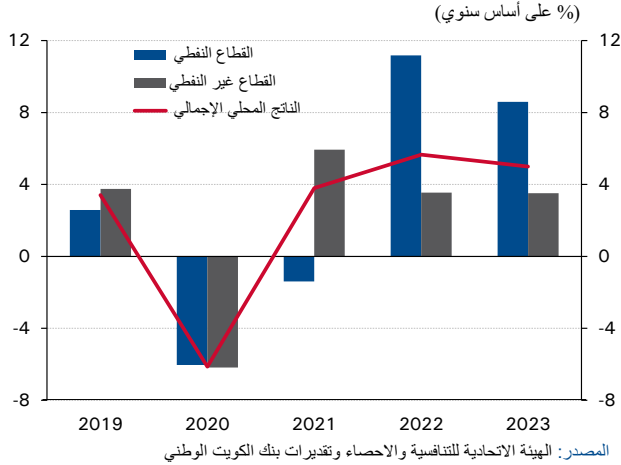
بالنظر إلى اقتصاد الإمارات المتكامل عالمياً، تشمل التحديات التي تهدد آفاق النمو إمكانية تدهور أوضاع التجارة العالمية والسياحة والاستثمار وتدفقات رأس المال بسبب تشديد السياسة النقدية أو الحرب في أوكرانيا، وتصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية المرتبطة بإيران. إلا أن التصورين الأخيرين قد يساهمان في رفع أسعار النفط، مما قد يوفر بعض الدعم لتعزيز النمو الاقتصادي. كما أن استمرار الأداء القوي للدرهم الإماراتي (بسبب قوة الدولار) قد يؤثر على القدرة التنافسية وتدفقات الاستثمار الوافدة إلى الإمارات.

## الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

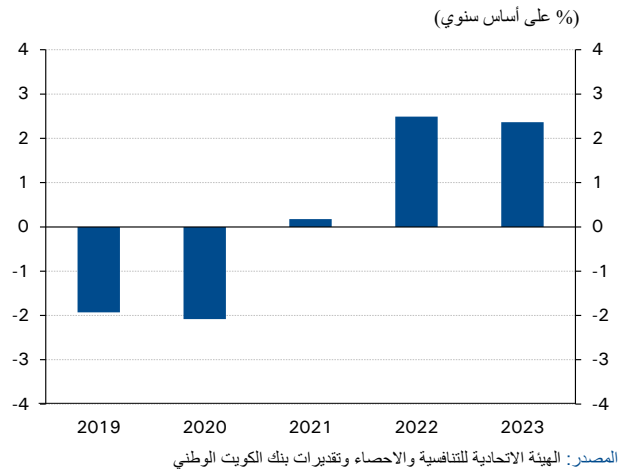
	*٢٠٢٣	*٢٠٢٢	*٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩		
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	493	491	417	359	417	مليار دولار	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.9	5.7	3.8	-6.1	3.4	% النمو السنوي	
النقضي	8.6	11.2	-1.4	-6.0	2.6	% النمو السنوي	
غير النقضي	3.4	3.5	5.9	-6.2	3.8	% النمو السنوي	
التضخم	2.4	2.5	0.2	-2.1	-1.9	% النمو السنوي	
وضع الميزانية العامة	8.0	8.2	4.5	-2.4	2.6	% من الناتج	
الحساب الجاري	31.0	37.3	33.0	15.0	8.9	% من الناتج	

المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

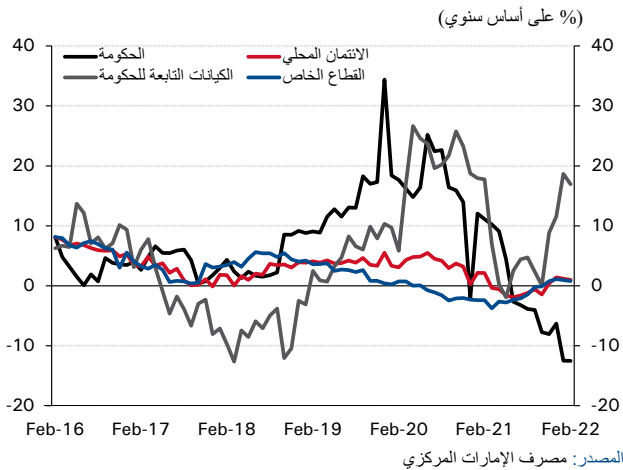
## الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



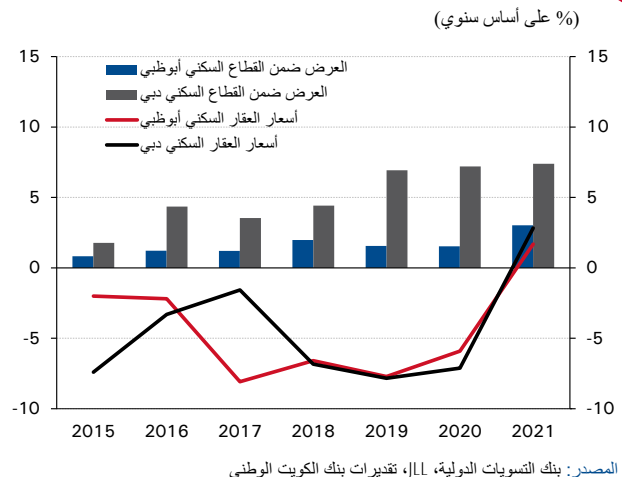
## الرسم البياني ٢: التضخم



## الرسم البياني ٣: نمو الائتمان المحلي



## الرسم البياني ٤: سوق العقار السكني في دبي وأبوظبي



## الرسم البياني ٥: وضع المالية العامة

